



اعترض على تحميل المواطنين أعباء مالية إضافية

خالد المونس: ما الهدف من فرض «رسوم المظلات»؟

وجه النائب خالد المونس سؤالاً لوزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الاتصالات فهد الشعللة جاء كما يلي:
أثار قرار فرض البلدية رسوماً على المظلات في السكن الخاص في دولة تعاني من ارتفاع درجات الحرارة حتى وصلت إلى أرقام قياسية استهجاناً وسخطاً الجميع فضلاً عن تكبيده أعباء مالية إضافية على المواطنين تصاف إلى موجات ارتفاع الأسعار في وقت تتعاظم فيه المعاناة من زيادة التضخم وثبات الرواتب. يأتي هذا بالإضافة إلى الأراء القانونية

التي ذهبت إلى مخالفة القرار للقانون رقم 79 لسنة 1995 الذي ينص على عدم زيادة الرسوم وفرضها إلا بقانون صادر من مجلس الأمة، على اعتبار أن التراخيص تكون بمقابل رسوم، وليس ثمناً عاماً فلا يجوز فرضها إلا بقانون، وعليه يرجى تزويدي بالتالي: 1- على أي أساس صدر قرار بلدية الكويت بشأن فرض رسوم على مظلات المواطنين؟ 2- باعتباره أن لكل قرار هدفاً، ما الهدف من فرض رسوم على مظلات السكن الخاص للمواطنين، خاصة أنها شيدت منذ سنوات طويلة؟

3- هل قامت الوزارة بدراسة القرار من الناحية القانونية والتأكد من عدم تعارضه مع القانون رقم 79 لسنة 1995 الذي يستوجب زيادة الرسوم وفرضها بقانون من مجلس الأمة؟ 4- هل لديكم إحصائية عن المساحة الإجمالية للمظلات بمناطق الكويت المختلفة؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بتفاصيلها. 5- هل تم فرض رسوم على المظلات الخاصة بالمطاعم والجهات الحكومية ومنشآت القطاع الخاص مع تزويدي بإحصائية المساحات الخاصة بذلك؟



خالد المونس

عادل الدمخي: ما السند القانوني لفرض الرسوم على المظلات؟

وجه النائب د.عادل الدمخي سؤالاً إلى وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الاتصالات فهد الشعللة نص على ما يلي:
بعد تصريح مدير عام بلدية الكويت عن فرض رسوم على المظلات أمام السكن الخاص. يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:
1- ما السند القانوني لفرض هذه الرسوم؟
2- هل تمت دراسة القانون رقم 79 لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة الذي يستوجب زيادة الرسوم وفرضها بقانون من مجلس الأمة ومدى تعارضه مع زيادة الرسوم على المظلات أمام السكن الخاص؟



د.عادل الدمخي

استفسر عن عدد الطلبات الإسكانية المتركمة

حمد العبيد يطلب بياناً بالزيادة في المعاش الاستثنائي

وجه النائب حمد العبيد سؤالاً إلى وزير المالية فهد الجارالله جاء كما يلي:
تنص المادة 80 من الأمر الأميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التامينات الاجتماعية على أنه يجوز «بقرار من مجلس الوزراء منح معاشات أو مكافآت استثنائية للمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم أو غيرهم من الكويتيين ولو كانوا من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون»، وقد نمت إلى علمي صرف معاشات استثنائية لبعض القضاة وغيرهم متفاوتة بصورة كبيرة عن معدل المعاشات التقاعدية



حمد العبيد

التي تصرف لمن سواهم من الغالب الأعم من المتقاعدين ودون وجود ضوابط ومعايير تنبسط هذا التفاوت. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1- بيان

بعد من تقرر صرف معاشات استثنائية لكل منهم وما زالوا يتمتعون بهذا الاستثناء على أن يصنفوا وفقاً لأحكام المادة 80 المشار إليها (المؤمن عليهم) وأصحاب المعاشات والمستحقين لها - وغيرهم من الكويتيين الخاضعين لأحكام هذا القانون. 2- بيان بمتوسط معدل الزيادة في المعاش الاستثنائي الممنوح للمستحق حسب الفئات المشار إليها. 3- تحديد النسبة المئوية لأصحاب المناصب القيادية ممن هم بصدد الاستفادة من المعاشات الاستثنائية بالنظر إلى إجمالي عدد من منحوا هذا المعاش الاستثنائي. 4- توضيح

ما إذا كانت هناك معايير وضوابط معمول بها لتخفيض مقدار الزيادة للفئات الواردة في المادة 80 المشار إليها. 5- هل يوجد حد أعلى للمعاشات الاستثنائية؟ 6- هل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية هي التي تلزم بالمبالغ التي تستحق كمعاشات استثنائية أم الخزانة العامة للدولة؟ في حال كانت الخزانة العامة للدولة هي التي تتحمل تلك المعاشات الاستثنائية يرجى تزويدي بإجمالي المبالغ التي تحملتها خلال السنة المالية المنتهية في 2022/2021 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

كما وجه سؤالاً إلى وزير العدل ووزير الدولة لشؤون الإسكان فلاح الهاجري جاء كما يلي: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:
1- ما أسباب تغير الإحصائيات القديمة خصوصاً لعام 1985 في الزيادة حيث نشرت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في 2018 أن عدد طلبات 1985 هو 3 طلبات، وحدثت هذه القائمة في موقع المؤسسة حتى 2022/8/25 حيث بلغ العدد 30 في آخر إحصائية؟
2- ما أسباب تغير عدد الطلبات الإسكانية لأعوام 1992 وما قبل حيث إن العدد ازداد في كشف المؤسسة عند مقارنة كشف 2018/2/15 بكشف 2022/8/25؟

سأل عن عدد الطلبة الكويتيين المسجلين حالياً في هذه الجامعات وتخصصاتهم

فلاح الهاجري: كم عدد الجامعات المتميزة للبعثات في «التعليم العالي»؟

الجامعات، وهل يتغير هذا التصنيف، وما المدة الزمنية المحددة لتغيير التصنيف؟
2- كم عدد الجامعات المتميزة المسجلة في نظام البعثات في وزارة التعليم العالي؟
3- عدد الطلبة الكويتيين المسجلين حالياً في هذه الجامعات وتخصصاتهم، ومتى يتوقع تخرجهم؟
4- هل وزارة التعليم العالي ستسمح لأي طالب كويتي بالدراسة بهذه الجامعات المتميزة والتي تعطي ميزة للطلاب بعد التخرج؟



د.فلاح الهاجري

وجه النائب د.فلاح الهاجري سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عيسى الكندري جاء كما يلي: حدد ديوان الخدمة المدنية الجامعات المتميزة بسبعين جامعة فقط وبدول معينة، مع العلم أن الجامعات المتميزة في خطة الإبتعاث للتعليم العالي أكثر من العدد السالف. يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:
1- ما المعايير المعتمدة لتصنيف هذه

استفسر عن إجراءات لجنة تعزيز منظومة الأمن الغذائي والمائي والإستراتيجية الوطنية المتكاملة وبرامجها ومشاريعها ومؤشرات قياس أدائها

عبد العزيز الصقبي يطلب صورة ضوئية من جميع قرارات مجلس الخدمة المدنية وديوان الخدمة المرتبطة بتنظيم «البصمة المرنة»

- ما عدد الدعوات التي وجهتها كل جهة من الجهات الحكومية للمراقبين الماليين لحضور اجتماعات لجان الشراء والمزايدات خلال السنة المالية 2022/2023؟
- نطلب تزويدنا بصورة من خطاب «الطيران المدني» لـ «الأوقاف» بشأن المسجد في مشروع مبنى المطار الدولي T2 وخطاب شركة «البتروال» بشأن محطة الوقود وقرار مجلس الوزراء حول مبنى ومختبر «الصحة»

وجه النائب د.عبد العزيز الصقبي سؤالاً إلى نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عيسى الكندري جاء كالتالي:
نظراً لعودة الدراسة في التعليم الخاص والتعليم العام، وما يصاحب ذلك من ازدحام مروري واختناقات في مختلف شوارع الكويت، ولما كانت «البصمة المرنة» وسيلة فاعلة لتخفيف الازدحام المروري بتوزيع تدفق مركبات المواطنين أثناء الذهاب والعودة للعمل على أوقات متعددة. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:



د.عبد العزيز الصقبي

والتي من أهمها الاستقلالية الإدارية والمالية من جهة، وتفعيلاً لاختصاصاتهم من جهة أخرى، لذا جاء هذا القانون لتفعيل هذا الدور الهام ومعالجة السلبيات التي واكبت عمل المراقبين الماليين خلال الفترة السابقة. إلا أنه منذ صدور القانون شاب عملية تنفيذه العديد من ملاحظات التي تطل من تحقيق الجهاز للأهداف المنشودة منه.

لجان الشراء أو المزايدات أو الممارسات أو المقاصات؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى بيان هذه الجهة وعدد توجيه الدعوة لها، والإجراء الذي اتخذته الجهاز تجاه هذه الجهات.
ث- هل اعتمد المراقب المالي أي استثمارات مالية أُرِفقت فيها قرارات لجان الشراء أو المزايدات أو الممارسات أو المقاصات لم يدع لها؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى بيان السبب.

وجه السؤال الثاني لوزير المالية كما يلي:
نمى إلى علمي أن وزارة المالية أبرمت تعاقداً مع شركة لتوريد وتركيب وتشغيل أجهزة إنبات الحضور والانصراف لموظفي وزارة المالية، إلا أنه حدثت أعطال عديدة في الأجهزة الحديثة التي أرم التعاقد عليها، مما حدا بالوزارة للاستعانة بأجهزة إنبات الحضور والانصراف القديمة ضعيفة الكفاءة، وإيقاف عملية إنبات الحضور والانصراف عبر الهواتف الذكية. لذا، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- صورة ضوئية من العقود المشار إليها في ديباجة المشروع. 2- ما سبب امتناع شركة الخطوط الجوية الكويتية عن تنفيذ المادة المشار إليها في ديباجة المشروع؟ 3- هل أعدت الإدارة القانونية في الشركة مذكرة بشأن أحقية موظفي الشركة في صرف البدل النقدي للإجازات؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بصورة ضوئية من هذه المذكرة. 4- هل خاطبت الشركة إدارة الفتوى والتشريع للاستفسار عن الرأي القانوني في هذه المسألة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بصورة ضوئية من رأي الإدارة العامة للطيران المدني بشأن هذه المطارات الكويت. 5- بيان لالاشتراطات التي وضعتها الإدارة العامة للطيران المدني لتأهيل الشركات المشغلة لمطارات الكويت، وبيان للشركات التي توافرت فيها الاشتراطات وقدمت عليها الفنية والمالية. 6- بيان لموعد ترسية المناقصة على الشركة المشغلة لمبنى مطار الكويت الدولي الجديد T2. 7- بيان أسباب وتكلفة إنشاء المدرج الثالث لمطارات الكويت الدولية، مع بيان تكلفة تطوير المدرج الأول والثاني، وذلك وفقاً للجدول التالي: «المدرج/المدرج الأول/ المدرج الثاني/ المدرج الثالث»، «كلقة الإنشاء/ التطوير»، «أسباب الإنشاء/ التطوير»، «طول المدرج/ بعد التطوير»، موعد إنجاز المشروع.

4 - صورة ضوئية من الاشتراطات التي يضعها ديوان الخدمة المدنية في شأن الدورات والرخص التي يحصل عليها موظفو الطيران المدني، مع بيان الخلاف الحاصل بين الإدارة العامة للطيران المدني والديوان في شأن هذه الاشتراطات. 5 - صورة ضوئية من الرأي القانوني حول عدم جواز إخراج تكلفة الدورات التدريبية ضمن عقود الإدارة العامة للطيران المدني. 6- بيان أنواع الطائرات التي تهبط حالياً على المدرج الذي تشرف عليها الإدارة العامة للطيران المدني، وسبب عدم هبوط الطائرات نوع 380. 7- صورة ضوئية من الخطة الاستراتيجية المعتمدة من الإدارة العامة للطيران المدني لتشغيل مطارات الكويت. 8- بيان للاشتراطات التي وضعتها الإدارة العامة للطيران المدني لتأهيل الشركات المشغلة لمطارات الكويت، وبيان للشركات التي توافرت فيها الاشتراطات وقدمت عليها الفنية والمالية. 9 - بيان لموعد ترسية المناقصة على الشركة المشغلة لمبنى مطار الكويت الدولي الجديد T2. 10- بيان أسباب وتكلفة إنشاء المدرج الثالث لمطارات الكويت الدولية، مع بيان تكلفة تطوير المدرج الأول والثاني، وذلك وفقاً للجدول التالي: «المدرج/المدرج الأول/ المدرج الثاني/ المدرج الثالث»، «كلقة الإنشاء/ التطوير»، «أسباب الإنشاء/ التطوير»، «طول المدرج/ بعد التطوير»، موعد إنجاز المشروع.

تزويزي بالآتي:
1- صورة ضوئية من قرار تشكيل اللجنة العليا لمتابعة أعمال مشروع مبنى مطار الكويت الدولي الجديد T2، وصوره ضوئية من آخر تقارير رفعتها اللجنة للسلطات العليا حول المشروع. 2- صورة ضوئية من التقرير المفوض من الإدارة العامة للطيران المدني إلى وزارة الأشغال العامة حول التأخر الحاصل في الحزمة الثالثة والحزمة الرابعة من مشروع مبنى مطار الكويت الدولي الجديد T2. 3- صورة ضوئية من العرض المرئي المقدم من الهيئة العامة للطرق والنقل البري في اجتماع اللجنة العليا في شأن الطرق المؤدية للمشروع. 4 - مكونات الحزمة الأولى والثانية والثالثة والرابعة من مشروع مطار الكويت T2، مع نسخة على قرص مدمج CD أو شريحة ذاكرة Flash Memory من العروض المرئية أو مقاطع توضيحية لمكونات كل حزمة. 5- نسب إنجاز الحزمة الأولى والثانية من مشروع مبنى مطار الكويت الدولي T2 وذلك وفقاً للجدول التالي: «الحزمة الأولى/ الحزمة الثانية»، «نسبة الإنجاز الفعلية»، «نسبة الإنجاز الفعلية». 6- أسباب تأخر إنجاز الحزمة الأولى والثانية من مشروع مطار الكويت الدولي T2، مع توضيح أسباب هذه الغرامات. 8 - بيان لغرامة التأخير اليومية التي تفرض على الشركة المنفذة لمشروع مطار الكويت الدولي T2، مع تزويدي ببنود العقد المنظمة لذلك. 9 - أسباب تعثر الشركة المنفذة لمشروع مبنى مطار الكويت الدولي T2 رغم تنفيذها العديد من المشاريع المماثلة في دول العالم بوقت وجيز. 10 - إجمالي مدة التمديدات الزمنية الممنوحة للشركة

المنفذة للحزمة الأولى من مشروع مبنى مطار الكويت الدولي T2 والحزمة الثانية. 11- أوردت إحدى الصحف المحلية خبراً عن قيام الجهاز المركزي للمنافسات العامة على ترسية مناقصة إنشاء وإيجاز وتأمين وصيانة الحزمة رقم 3 على شركة ليماك خامس أقل الأسعار بمبلغ 236 مليون دينار، لذا يرجى بيان التالي: ● الشركات التي تقدمت بعطاءات فنية ومالية للمناقصة، وذلك وفقاً للجدول التالي: الشركة - قيمة الغطاء المالي- الوكيل المحلي إن وجد. ● ما سبب اختيار شركة ليماك خامس أقل الأسعار؟ ● ما مدة تنفيذ المشروع، وما التاريخ المتوقع لإنجازه؟ 12 - والتاريخ المتوقع لهذه المرحلة؟

وجه النائب د.عبد العزيز الصقبي سؤالاً إلى نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عيسى الكندري جاء كالتالي:
نظراً لعودة الدراسة في التعليم الخاص والتعليم العام، وما يصاحب ذلك من ازدحام مروري واختناقات في مختلف شوارع الكويت، ولما كانت «البصمة المرنة» وسيلة فاعلة لتخفيف الازدحام المروري بتوزيع تدفق مركبات المواطنين أثناء الذهاب والعودة للعمل على أوقات متعددة. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:
1- صورة ضوئية من جميع قرارات مجلس الخدمة المدنية وديوان الخدمة المدنية المرتبطة بتنظيم «البصمة المرنة»
2- هل بحث ديوان الخدمة المدنية النتائج الإيجابية السلبية لتطبيق «البصمة المرنة»؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية النتائج الإيجابية السلبية لتطبيق «البصمة المرنة» على موظفي الجهات الحكومية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى بيان هذه النتائج والإجراءات المتخذة من الديوان حيالها.
3 - هل بحث ديوان الخدمة المدنية نتائج هذه الحق اختيار وقت الحضور والانصراف من الدوام بدلا من الجهة الحكومية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى بيان سبب عدم تعميم ذلك على الجهات الحكومية، وإذا كانت الإجابة بالنفي ما السبب في ذلك؟
كما وجه 3 أسئلة إلى وزير المالية فهد الجارالله، جاء السؤال الأول منها كما يلي:
صدر القانون رقم 23 لسنة 2015 بإنشاء جهاز المراقبين الماليين، وقد جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون ما يلي: «وتأتي أهمية مهنة المراقبين الماليين في كونها رقابية مائة حدوث الأخطاء والاختراقات في تنفيذ ميزانية الدولة، وتحديد أوجه القصور مواطن الخلل في أنظمة الرقابة الداخلية وآلية معالجتها». ونظراً لما تواجه مهنة المراقبين الماليين حالياً من صعوبات وإعراق جوهريه تحد من قدرتهم على القيام بدورهم على الوجه الأمثل،